مكتب العمل الدولي

مجلس الإدارة

الدورة 309، جنيف، تشرين الثاني/ نوفمبر 2010

الوثيقة: GB.309/LILS/6

لجنة المسائل القانونية ومعايير العمل الدولية

LILS

من أجل اتخاذ قرار

البند السادس من جدول الأعمال

تصديق وترويج الاتفاقيات الأساسية والمتعلقة بالإدارة السديدة، الصادرة عن منظمة العمل الدولية

لمحة عامة

القضايا المشمولة

تعرض هذه الوثيقة معلومات تتعلق بالتطورات في مجال التصديق على الاتفاقيات الأساسية والمتعلقة بالإدارة السديدة.

الانعكاسات السياسية

لا شيء.

الانعكاسات المالية

لا شيء.

القرار المطلوب

الفقرة ٣٤.

الإحالات إلى سائر وثائق مجلس الإدارة وصكوك منظمة العمل الدولية

الوثيقة: GB.304/PV؛ الوثيقة: GB.306/PV؛ الوثيقة: GB.307/PV.

إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، ٢٠٠٨.

الميثاق العالمي لفرص العمل، ٢٠٠٩.

مقدمـة

١. في أعقاب ما توصلت إليه الدورة الواحدة والثمانين لمؤتمر العمل الدولي (١٩٩٤) من توافق في الآراء حول تكثيف الترويج للحقوق الأساسية، استهل المدير العام حملة لتشجيع التصديق على الاتفاقيات الأساسية. وفي عام ٢٠٠٨، اعتمد مؤتمر العمل الدولي إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة (إعلان العدالة الاجتماعية)، الذي ينص على أن تنظر الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية، في سياق تنفيذ برنامج العمل اللائق على المستوى الوطني، في استعراض وضعها فيما يتعلق بالتصديق على الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية فضلاً عن الصكوك التي تعتبر الأكثر أهمية من ناحية الإدارة السديدة. وقد صنفت الاتفاقيات ذات الأولوية التالية بوصفها صكوكاً متعلقة بالإدارة السديدة: اتفاقية تفتيش العمل، ١٩٤٧ (رقم ٨١)؛ اتفاقية سياسة العمالة، ١٩٦٤ (رقم ١٢٢)؛ اتفاقية تفتيش العمل (الزراعة)، ١٩٦٩ (رقم ١٢٩)؛ اتفاقية المشاورات الثلاثية (معايير العمل الدولية)، ١٩٧٦ (رقم ١٤٤). وخلال الدورة الثامنة والتسعين للمؤتمر (٢٠٠٩)، تم التسليم بأن الاتفاقيات المتعلقة بالإدارة السديدة إلى جانب الاتفاقيات الأساسية إنما هي عناصر ذات أهمية في استراتيجية ترمي إلى الانتعاش من الأزمة، على حد ما أشار إليه الميثاق العالمي لفرص العمل[١]. ونتيجة لتزايد التركيز على الاتفاقيات المتعلقة بالإدارة السديدة وبالاستناد إلى قرارات مجلس الإدارة[٢]، تم توسيع نطاق حملة التصديق التي استهلها المدير العام لإدماج الاتفاقيات المذكورة. بالإضافة إلى ذلك، وفي سياق متابعة إعلان العدالة الاجتماعية، اعتمد مجلس الإدارة في دورته ٣٠٦ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩) خطة عمل يقصد بها أن تحقق تصديقاً واسع النطاق وتنفيذاً وطنياً فعالاً لاتفاقيات الإدارة السديدة الأربع[٣].

٢. وقرر مجلس الإدارة، في دورته في آذار/ مارس ٢٠١٠، أن يدرج في جدول أعمال الدورة الواحدة بعد المائة (٢٠١٢) لمؤتمر العمل الدولي مناقشة متكررة عن الهدف الاستراتيجي المتمثل في المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، والذي يشمل الفئات الأربع جميعها للمبادئ والحقوق الأساسية[٤]. وتحقيقاً لهذه الغاية، أرسل نموذج التقرير عن الاتفاقيات الأساسية غير المصدقة بموجب المادة ١٩ من دستور منظمة العمل الدولية، إلى الحكومات المعنية، ويفترض أن يتلقى المكتب بحلول ٢٨ شباط/ فبراير ٢٠١١، هذه التقارير من أجل الدراسة الاستقصائية العامة بشأن الاتفاقيات الأساسية على ضوء إعلان العدالة الاجتماعية. وفي ظل هذه الظروف، تقرر عدم إرسال الرسائل السنوية التي تطلب معلومات بشأن التطورات عن التصديق على الاتفاقيات الأساسية. وعليه، يجمع الجزء الأول أدناه، مصنفة حسب الموضوع، المعلومات الجديدة المتلقاة في سياق الاستعراض السنوي بموجب متابعة إعلان ١٩٩٨.

٣. وكان المؤتمر في دورته التاسعة والتسعين (حزيران/ يونيه ٢٠١٠) وفي استنتاجاته بشأن المناقشة المتكررة عن العمالة، قد شجع الحكومات على أن تستجيب على نحو إيجابي ومن باب الأولوية للحملة التي أطلقها المكتب من أجل التصديق على اتفاقيات الإدارة السديدة. وفي آب/ أغسطس ٢٠١٠، بعث المدير العام رسالة إلى الدول الأعضاء البالغ عددها ١٤٨ دولة، التي لم تصدق بعد على جميع اتفاقيات الإدارة السديدة، طالباً منها معلومات عن آخر دراسة أجرتها لتلك الاتفاقيات بهدف: التصديق عليها؛ إمكانيات التصديق و/أو العقبات أمام التصديق؛ احتياجات التعاون التقني بهدف التصديق والتنفيذ. ويقدم الجزء الثاني المعلومات المتلقاة من الحكومات[٥] عن اتفاقيات الإدارة السديدة من خلال ردودها على رسالة المدير العام، فضلاً عن

[١] مكتب العمل الدولي: *الانتعاش من الأزمة: ميثاق عالمي لفرص العمل*، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩٨، جنيف، ٢٠٠٩.

[٢] الوثيقة GB.304/PV، الفقرة ٢١٠"١"(أ).

[٣] الوثيقة GB.306/PV، الفقرة ٢٠٨(ب).

[٤] الوثيقة GB.307/PV، الفقرة ١٣(ب).

[٥] يتضمن هذا الجزء المعلومات المتلقاة حتى ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠ من الحكومات التالية، البالغ عددها ٣٥ حكومة: الأرجنتين، النمسا، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البرازيل، كندا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، مصر، إريتريا، جورجيا، غرينادا، الهند، إسرائيل، الأردن، جمهورية كوريا، الجماهيرية العربية الليبية، ليتوانيا، موريشيوس، المكسيك، المغرب، ميانمار، بنما، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، سيشل، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، سورينام، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.

معلومات وردت أصلاً في ردودها على الاستبيان عن صكوك العمالة، والتي كانت لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات قد نظرت فيها في الدراسة الاستقصائية العامة ٢٠١٠ بشأن صكوك العمالة.

الجزء الأول - الاتفاقيات الأساسية

لمحة عامة عن التقدم المحرز

٤. سجلت منذ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩ ثلاثة تصديقات جديدة على الاتفاقيات الأساسية.

	التصديقات الجديدة	مجموع عدد التصديقات
الاتفاقية رقم ٢٩	-	١٧٤
الاتفاقية رقم ٨٧	-	١٥٠
الاتفاقية رقم ٩٨	-	١٦٠
الاتفاقية رقم ١٠٠	ناميبيا	١٦٨
الاتفاقية رقم ١٠٥	-	١٧١
الاتفاقية رقم ١١١	-	١٦٩
الاتفاقية رقم ١٣٨	أفغانستان	١٥٦
الاتفاقية رقم ١٨٢	أفغانستان	١٧٢

٥. وتوخياً لبلوغ هدف التصديق الشامل المحدد لعام ٢٠١٥[٦]، لا يزال ١٤٤ تصديقاً مطلوباً. وتمثل التصديقات المتبقية البالغة ١٤٤ تصديقاً ٥٢ بلداً، باعتبار أن ١٣١ دولة عضواً قد صدقت الآن على جميع الاتفاقيات الأساسية. ومن أصل البلدان المتبقية البالغة ٥٢ بلداً، هناك ثلاث دول أعضاء لم تصدق على أي من الاتفاقيات الأساسية، وصدقت دولتان على اتفاقية واحدة منها وصدقت دولتان على اتفاقيتين منها وصدقت دولة واحدة على ثلاث اتفاقيات وصدقت ست دول على أربع اتفاقيات وصدقت إحدى عشرة دولة على خمس اتفاقيات وسبعة دول على ست اتفاقيات و٢٠ دولة على سبع اتفاقيات.

الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية

اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، ١٩٤٨ (رقم ٨٧)؛
اتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، ١٩٤٩ (رقم ٩٨)

٦. لا تزال الاتفاقيتان رقم ٨٧ ورقم ٩٨ من الاتفاقيات الأساسية التي تلقت أدنى معدل من التصديق.

٧. وأشارت حكومة *أفغانستان* إلى أنها تحتاج إلى المساعدة التقنية من منظمة العمل الدولية لدعم عملية التصديق على الاتفاقيات ذات الأرقام ٢٩ و٨٧ و٩٨. وأشارت حكومة *الصومال* إلى أن التصديق على الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية سيكون ممكناً ما أن تتيح العملية السلمية المجال لاعتماد قوانين جديدة.

٨. وأشارت حكومة *جمهورية ايران الإسلامية* إلى أنها تعكف مع الشركاء الاجتماعيين ومنظمة العمل الدولية على تعديل قانون العمل بغية تمهيد السبيل أمام التصديق على الاتفاقيتين رقم ٨٧ ورقم ٩٨. وأشارت حكومة *الإمارات العربية المتحدة* إلى أن التصديق على الاتفاقيتين رقم ٨٧ ورقم ٩٨ قيد النظر في إطار البرنامج القطري للعمل اللائق وأن المساعدة التقنية من منظمة العمل الدولية ضرورية لإيجاد خطة بديلة من أجل تمثيل العمال.

[٦] انظر: مكتب العمل الدولي: *العمل اللائق: تحديات استراتيجية ماثلة في الأفق*، تقرير المدير العام، التقرير الأول (جيم)، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩٧، جنيف، ٢٠٠٨، الفقرة ٩٤.

٩. وأوضحت حكومة *جمهورية كوريا* أنه من الصعب في الوقت الحاضر التصديق على الاتفاقيتين رقم ٨٧ ورقم ٩٨ نظراً إلى أن بعض أحكام تشريعات العمل الوطنية لا تتماشى مع معايير العمل الدولية ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن احتمالات التصديق على هذين الصكين مقيدة بالنظر إلى استمرار الجدل حول تعددية نقابات العمال على مستوى المنشآت وحظر دفع أجر للمسؤولين النقابيين المتفرغين.

١٠. وفيما يتعلق بالاتفاقية رقم ٨٧، ذكرت حكومة *غينيا - بيساو* أنه في حين كان رئيس الدولة السابق قد وقع على صك التصديق في عام ٢٠٠٩، فإن التغيير السياسي يستدعي تكرار عملية التصديق بمساعدة تقنية من منظمة العمل الدولية. وأشارت حكومة *نيبال* إلى أن عملية التصديق على الاتفاقية رقم ٨٧ قد توقفت بفعل الفترة الانتقالية السياسية. بيد أن الحكومة الجديدة تفكر في التصديق على الاتفاقية في المستقبل القريب.

١١. وأشارت حكومة *العراق* إلى أن قانون العمل الوطني لعام ١٩٥٢ لا يتماشى مع الاتفاقية رقم ٨٧. ومع ذلك فقد عرض مشروع نص على الجمعية الوطنية بهدف تعديل تشريعات العمل الوطنية. وما أن تنجز هذه العملية حتى يمكن التصديق على الاتفاقية. وذكرت حكومة *الأردن* أن اللجنة الثلاثية التي أنشئت منذ سنتين، اقترحت جعل قوانين العمل الوطنية تتقيد على نحو أوثق باشتراطات الاتفاقية رقم ٨٧. وأشارت حكومة *السودان* إلى التنقيح الجاري للقوانين الدستورية والمدنية، الذي يتعين إنجازه قبل أن يمكن البحث في التصديق على الاتفاقية رقم ٨٧. كما أشارت إلى أن لجنة ثلاثية قد أنشئت لصياغة قانون عمل جديد.

١٢. وعلى حد ما ذكرته حكومة *الولايات المتحدة*، يبدو أن التشريعات والممارسة الاتحادية متمشية عموماً مع اتفاقيتي منظمة العمل الوطنية رقم ٨٧ ورقم ٩٨، رغم استمرار وجود بعض التحديات وعدم إجراء تحليل ثلاثي متعمق منذ عهد قريب بشأن هاتين الاتفاقيتين. وأشارت الحكومة كذلك إلى أنه بالقدر الذي يمكن فيه لمنظمة العمل الدولية أن توصي بأشكال ملائمة من التعاون التقني الثلاثي، فإن الولايات المتحدة ترحب بمثل هذه المقترحات.

١٣. وأشارت حكومة *ماليزيا* إلى أن التصديق على الاتفاقية رقم ٨٧ لا يعتبر أولوية في الوقت الحاضر لأن هذا الصك غير ملائم لوضعها الوطني ولتاريخها. واعتبرت حكومة *ميانمار* أنه ينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تتعاون مع *ميانمار* فيما يخص التصديق على الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية وأشارت إلى أن التصديق على الاتفاقيات الأساسية غير المصدقة سيكون موضوع بحث عندما يكون ذلك ملائماً.

عدم التمييز والمساواة في الأجور

اتفاقية المساواة في الأجور، ١٩٥١ (رقم ١٠٠)؛
اتفاقية التمييز (في الاستخدام والمهنة)، ١٩٥٨ (رقم ١١١)

١٤. ورد موقفا حكومة *ميانمار* وحكومة *الصومال* في القسم السابق. وأوضحت حكومة *الكويت* أن عملية تصديق الاتفاقية رقم ١٠٠ قيد المناقشة بين وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والشركاء الاجتماعيين قبل أن تعرض على مجلس الوزراء ومجلس النواب. وأشارت حكومة *تيمور - ليشتي* إلى أنها وضعت خطة عمل من أجل التصديق على الاتفاقيات الأساسية غير المصدقة لمنظمة العمل الدولية، بما فيها الاتفاقية رقم ١٠٠ والاتفاقية رقم ١١١.

عمل الأطفال

اتفاقية الحد الأدنى للسن، ١٩٧٣ (رقم ١٣٨)؛
اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال، ١٩٩٩ (رقم ١٨٢)

١٥. يرد موقفا حكومة *ميانمار* وحكومة *الصومال* في الفرع المتعلق بالحرية النقابية. وكررت حكومة *سيراليون* التزامها بالتصديق على الاتفاقيتين رقم ١٣٨ ورقم ١٨٢ في المستقبل القريب.

١٦. وأشارت حكومة *أستراليا* إلى أنه ما زال من غير الواضح ما إذا كانت *أستراليا* قد تقيدت بكل شرط تقني وارد في الاتفاقية رقم ١٣٨. وتحقيقاً لهذا الغرض، فإنها تعمل على نحو وثيق مع حكومات الولايات والأقاليم

ومع منظمة العمل الدولية بهدف تحديد تماشي التشريعات مع الاتفاقية. وأفادت حكومة *جمهورية إيران الإسلامية* أنها تقوم بجمع آراء الشركاء الاجتماعيين والسلطات المختصة حول ضرورة التصديق على الاتفاقية رقم ١٣٨. وذكرت حكومة *بنغلاديش* أن لجنة برلمانية قد أنشئت لدراسة مسألة التصديق على الاتفاقية رقم ١٣٨. وطلبت حكومة *الرأس الأخضر* المساعدة التقنية من منظمة العمل الدولية لوضع اللمسات الأخيرة على عملية التصديق على الاتفاقية رقم ١٣٨. وأشارت حكومة *غابون* إلى أن التصديق على الاتفاقية رقم ١٣٨ يعتبر أولوية وطنية. وذكرت حكومة *غانا* أن التصديق على الاتفاقية رقم ١٣٨ سينجز قريباً. وأشارت حكومة *الولايات المتحدة* إلى أنه لا جهود تبذل في الوقت الحاضر للتصديق على الاتفاقية رقم ١٣٨.

١٧. وكررت حكومة *إريتريا* القول إن البرلمان يعكف على دراسة التصديق على الاتفاقية رقم ١٨٢.

العمل الجبري والإلزامي

اتفاقية العمل الجبري، ١٩٣٠ (رقم ٢٩)؛
اتفاقية إلغاء العمل الجبري، ١٩٥٧ (رقم ١٠٥)

١٨. يرد موقفا حكومة *أفغانستان* وحكومة *ميانمار* في الجزء المتعلق بالحرية النقابية. وأشارت حكومة *بروني دار السلام* إلى أنها ما زالت تستعرض، بالتشاور مع منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال، إمكانية التصديق على الاتفاقيتين رقم ٢٩ ورقم ١٠٥.

١٩. وذكرت حكومة *كندا* أن حكومات المقاطعات الكندية تقوم في الوقت الحاضر بدراسة التصديق على الاتفاقية رقم ٢٩. وذكرت حكومة *جمهورية كوريا* أنه سيكون من الصعب عليها التصديق على الاتفاقية رقم ٢٩، وأوضحت أنه ما دام هناك مواجهة مستمرة في شبه الجزيرة الكورية فمن الضروري المحافظة على التجنيد الإجباري.

الجزء الثاني - اتفاقيات الإدارة السديدة

لمحة عامة عن التقدم المحرز

٢٠. منذ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩، سجلت ثمانية تصديقات جديدة على اتفاقيات الإدارة السديدة.

	التصديقات الجديدة	مجموع عدد التصديقات
الاتفاقية رقم ٨١	طاجيكستان	١٤١
الاتفاقية رقم ١٢٢	بوركينا فاسو، فيجي، رواندا	١٠٣
الاتفاقية رقم ١٢٩	فيجي	٤٩
الاتفاقية رقم ١٤٤	إسرائيل، أفغانستان، سنغافورة	١٢٦

سياسة العمالة

اتفاقية سياسة العمالة، ١٩٦٤ (رقم ١٢٢)

٢١. أشارت حكومة *سانت فنسنت وجزر غرينادين* إلى أنها اتخذت خطوات ثابتة في اتجاه التصديق على الاتفاقيتين رقم ١٢٢ ورقم ١٤٤، ويتوقع أن يوافق مجلس النواب على اتفاقيتي الإدارة السديدة هاتين في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠. وأشارت حكومة *المملكة العربية السعودية* إلى أنها لم تتخذ أي تدابير تهدف إلى التصديق على الاتفاقيتين رقم ١٢٢ ورقم ١٤٤، وذكرت بصورة خاصة عدم تماشي بعض أحكام هاتين الاتفاقيتين مع قوانينها أو توجيهاتها أو سياستها الوطنية. غير أنها شددت على أنها تستمد الإفادة من جميع معايير العمل الدولية لتطوير تشريعاتها.

٢٢. وذكرت حكومة *سويسرا* أنها بوصفها بلداً صوت لصالح إعلان ٢٠٠٨، فقد شعرت بأنها ملزمة بأن تبحث إمكانية التصديق على الاتفاقية رقم ١٢٢. وتحقيقاً لهذا الغرض، أوعز رئيس الاتحاد الكونفدرالي إلى وزير الدولة للشؤون الاقتصادية بأن يعد مشروع تحليل للاتفاقية يبرز إمكانيات التصديق، في الوقت المناسب لاجتماع اللجنة الثلاثية الاتحادية في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠.

٢٣. ويعمل قطاع العمالة بالتعاون الوثيق مع إدارة معايير العمل الدولية، وهو ينسق استجابة منظمة العمل الدولية لطلبات الحصول على المساعدة التقنية ويجمع المعلومات الملائمة عن ترويج الاتفاقية رقم ١٢٢ وتطبيقها بفعالية، ويراعي الملاحظات التي يقدمها الشركاء الاجتماعيون في إطار تنفيذ الميثاق العالمي لفرص العمل (في هذا الصدد، تتمتع *جنوب أفريقيا* و*إندونيسيا* على ما يبدو بظروف مؤاتية للتصديق على هذه الاتفاقية).

المشاورات الثلاثية

اتفاقية المشاورات الثلاثية (معايير العمل الدولية)، ١٩٧٦ (رقم ١٤٤)

٢٤. أشارت حكومة *المغرب* وحكومة *سلوفينيا* إلى أنهما استهلتا إجراءات رسمية ترمي إلى التصديق على الاتفاقية رقم ١٤٤، وأنهما تأملان استكمال الإجراء في مستقبل قريب. وبالمقابل، ذكرت حكومة *كوبا* وحكومة *جورجيا* أنهما تنويان تأجيل التصديق على الاتفاقية. وتقدم المعلومات المتلقاة الأخرى احتمالات متفائلة جداً بالنسبة إلى التصديق على الاتفاقية رقم ١٤٤، ويعكف اختصاصيو إدارة الحوار الاجتماعي وإدارة المعايير والفرق الميدانية على القيام بأنشطة ترويجية وتقديم المساعدة التقنية في البلدان التي تطلبها.

تفتيش العمل

اتفاقية تفتيش العمل، ١٩٤٧ (رقم ٨١)

٢٥. أشارت حكومة *الجمهورية التشيكية*، بعد أن التمست رأياً غير رسمي من مكتب العمل الدولي حول تماشي تشريعاتها مع الاتفاقية، وحصلت على هذا الرأي، إلى أنها عرضت الاتفاقية على البرلمان بهدف التصديق عليها. وتجرى مشاورات حول ملاءمة التصديق على الاتفاقية رقم ٨١ في *جنوب أفريقيا* في أعقاب بعثة من مكتب العمل الدولي جرت في آب/ أغسطس ٢٠١٠ وتم خلالها تحديد الاحتياجات من المساعدة التقنية. وفي *كندا* حيث تجرى المشاورات كذلك، ترى الحكومة أن هناك حاجة إلى مساعدة تقنية من المكتب بشأن نطاق بعض أحكام الصك. وفي *الصين* أجري بالتعاون مع مكتب منظمة العمل الدولية في بيجين تدقيق لتفتيش العمل بمساعدة مستشار من البنك الدولي في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠، كما أجريت بعثة مساعدة تقنية من مكتب العمل الدولي في مجال التفتيش تمحورت حول السلامة والصحة المهنيتين، في آب/ أغسطس ٢٠١٠ بهدف ضمان اتساق التشريعات الوطنية قبل التصديق. وفي *الولايات المتحدة*، قد تكون اللجنة الاستشارية الثلاثية بشأن معايير العمل الدولية مدعوة على ما يبدو إلى بحث مسألة التصديق على هذه الاتفاقية من بين الصكوك الواردة على قائمة مختارة لبحثها.

٢٦. وذكرت *المكسيك* و*جورجيا* عدم تماشي تشريعاتهما الوطنية مع أحكام الاتفاقية، في حين أن *ميانمار* ذكرت أن عدم كفاية الموارد البشرية (بالعدد والمؤهلات) يظل عقبة رئيسية. وذكرت *إريتريا* عوائق متنوعة (مثل الموارد البشرية غير الكافية وضرورة الحصول مسبقاً على المساعدة التقنية).

اتفاقية تفتيش العمل (الزراعة)، ١٩٦٩ (رقم ١٢٩)

٢٧. ذكرت حكومة *الجمهورية التشيكية*، بعد أن طلبت رأياً غير رسمي من مكتب العمل الدولي بشأن تماشي تشريعاتها مع الاتفاقية، وحصلت عليه، أنها عرضت الاتفاقية على البرلمان بهدف التصديق عليها.

٢٨. وأعلنت حكومة *سانت فنسنت وجزر غرينادين* عن نيتها أن تعرض على البرلمان مسألة التصديق على الاتفاقية في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠، وذكرت إمكانية أن تطلب لاحقاً المساعدة التقنية من أجل تطبيقها. وأشارت حكومة *سورينام* إلى أن ظروفاً مؤاتية للتصديق قد لاحت في الأفق بمناسبة إعادة بحث الصك مؤخراً. وتجرى مشاورات في *غرينادا* وفي *الجماهيرية العربية الليبية*. وعملية المشاورات جارية على قدم

وساق في *جنوب أفريقيا* في أعقاب بعثة من مكتب العمل الدولي في آب/ أغسطس ٢٠١٠. وفي *الصين* أجري تدقيق لتفتيش العمل بالتعاون مع مكتب منظمة العمل الدولية في *بيجين* وبمساعدة مستشار من البنك الدولي في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠، كما أجريت بعثة مساعدة تقنية من مكتب العمل الدولي بشأن التفتيش تمحورت حول السلامة والصحة المهنيتين في آب/ أغسطس ٢٠١٠ بهدف ضمان تماشي التشريعات الوطنية قبل التصديق.

٢٩. وفي *النمسا*، سوف تستهل عملية التصديق ما أن تتوافر الموارد اللازمة لذلك. وفي *الأردن* قد يؤدي تعديل أدخل حديثاً على التشريعات إلى تشجيع التصديق.

٣٠. وذكرت عقبات متنوعة من جانب كل من: *إريتريا* (عدم كفاية الموارد البشرية وضرورة الحصول على مساعدة تقنية مسبقة)؛ جمهورية *كوريا* (عدم تماشي التشريعات)؛ *الهند* (هيكل ملكية العقارات الزراعية)؛ *بنغلاديش* (وضع اقتصادي غير مؤاتٍ). وفي *قبرص* و*موريشيوس*، يتطلب التصديق في المقام الأول وضع هياكل وآليات للتعاون فيما بين المؤسسات، لا يسمح الوضع الاقتصادي بالتفكير بها في الوقت الحاضر. وذكرت *بنما* أسباباً مماثلة.

٣١. وفي *الولايات المتحدة*، قد تعرض الاتفاقية على لجنة استشارية ثلاثية بشأن معايير العمل الدولية من بين عدة صكوك ذات أولوية في هذا الصدد.

٣٢. ويعتبر عدم تماشي التشريعات الوطنية مع الاتفاقية بمثابة العائق الرئيسي أمام التصديق عليها في كل من *جورجيا* و*المكسيك* و*سويسرا* و*البرازيل* و*كوبا* و*سيشل* (مبدأ تفتيش العمل مشترك بين جميع قطاعات الاقتصاد). وهذه هي الحال في *اليابان* أيضاً. وفي *البحرين*، ليس هناك ما يبرر التصديق بالنظر إلى قلة السكان في الأرياف.

٣٣. وأعلنت حكومات كل من *المملكة العربية السعودية* و*كندا* و*إسرائيل* و*ليتوانيا* و*ميانمار* أنها لا تزمع في الوقت الحاضر التصديق على الاتفاقية. وفي *المملكة المتحدة*، تخضع مسألة التصديق للدراسة من جديد. واعتبرت *بيلاروس* أن المساعدة التقنية من مكتب العمل الدولي ضرورية لتسهيل إمكانيات التصديق على الاتفاقية.

٣٤. قد ترغب اللجنة في أن توصي بأن يقوم مجلس الإدارة بما يلي:

(أ) الإحاطة علماً بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة؛

(ب) إبقاء هذا الموضوع على جدول أعمال لجنة المسائل القانونية ومعايير العمل الدولية بهدف متابعة التقدم المحرز.

جنيف، ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠.

نقطة يتخذ قرار بشأنها: الفقرة ٣٤.